

الأحكام الفقهية المتعلقة بالعانس دراسة فقهية

د. عبدالخالق محمد عبدالخالق أحمد

أستاذ الفقه المشارك في قسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية والآداب - جامعة الحدود الشمالية

د. سعود بن ملوح العنزي

أستاذ الفقه المشارك في قسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية والآداب - جامعة الحدود الشمالية

مستخلص. يدور موضوع هذا البحث حول بيان معني العنوسة، وسنّها، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، وهو يهدف إلى توضيح حكم استئذان العانس عند الزواج، وصفة الإذن، بالإضافة إلى بيان موعد رفع الحجر عنها، وقدرتها على التصرف في مالها، وهو يأتي كمحاولة للمساهمة في القضاء على التضييق الحاصل على العوانس في بعض البيئات، وذلك من خلال الرجوع إلى كتب الفقهاء وبيان أقوالهم وأدلتهم في ذلك باستخدام المنهجين الوصفي والتوثيقي، وقد توصل هذا البحث إلى نتائج مهمة تبرز في عناية الإسلام بالحفاظ على حقوق المرأة، وفي مقدمتها مالها، وأن لفظ العانس لا يطلق إلا على من لم تتزوج، وقد جاوزت فتاء السنّ، وأن أول سن التعنيس ثلاثون سنة، وأعلى من الخمسين إلى الستين، وأن العانس يكفي في إزنها بالزواج صمتها ولو زالت بكارتها بالتعنيس، وأنه لا عبرة بالتعنيس وحده؛ بل لابدّ معه من مؤانسة الرشد، وأن العانس إذا بلغت أربعين سنة جازت جميع تصرفاتها المالية كانت ذات أب أو وصي أو مهملة، خلافاً لمجهولة الحال فتصرفاتها موقوفة على إجازة الوالد، وجاءت توصياته بعمل موسوعة كبيرة لجمع كل ما يتعلق بالعنوسة أحكامها الفقهية، وأسبابها، وطرق، علاجها، من أجل استشراف الحلول لها في ضوء الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: العانس، المهملة، الرشد، الجبر، التصرفات

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:
فإن من عظيم نعم الله على عباده أن منّ عليهم بالإسلام، ورضيه لهم ديناً، قال تعالى **سَمِحَ وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا سَجَى [المائدة: ٣]** وقال تعالى **سَمِحَ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ سَجَى [آل عمران: ٨٥]** حيث

جاء كاملاً في أحكامه وتشريعاته التي تضمن الاستقرار لبني الإنسان في كل أمور حياتهم، والتي من بينها الحفاظ على أموالهم، خاصة أموال الضعاف من الإناث والصغار والأيتام منهم، حيث جعل الشارع الحكيم البلوغ مع مؤانسة الرشد معياراً لتسليمها إليهم كما جاء في قوله تعالى سمح فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم سجي [النساء: ٦] ولقد قدّم الأئمة المجتهدون محاولات عديدة لتحديد آلية اختبار مؤانسة الرشد من هؤلاء، وذلك لبيان الوقت المناسب في دفع أموالهم إليهم بعد التحقق من إيناس الرشد منهم، فمنهم من حدّ البلوغ مع مؤانسة الرشد في الإناث، ومنهم من جعل من التنعيس حدّاً فاصلاً مع مؤانسة الرشد لرفع الحجر عنها في أحكام الزواج والمعاملات، ورتّب عليه بعض الأحكام، وكلها محاولات تهدف إلى الحفاظ على مالها، وليس التضيق عليها، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وهو بعنوان: الأحكام الفقهية المتعلقة بالعانس دراسة فقهية، لبيان معنى العنوسة، وسنّها، والأحكام الفقهية المترتبة عليها.

أهمية البحث: يستمد هذا الموضوع أهميته من عدة جوانب، منها:

أولاً: المساهمة في القضاء على التضيق الحاصل على العوانس في بعض البيئات.

ثانياً: معرفة ما يتعلق بالعانس من الأحكام في الزواج والتصرفات المالية.

ثالثاً: أن هذا الموضوع لم يحظ بالعناية التي يستحق من الباحثين المتخصصين.

مشكلة البحث: تدور مشكلة هذا البحث حول الأسئلة التالية:

١ - ما السنّ المعتبر للعنوسة؟

٢ - كيف تعامل العانس عند الزواج؟

٣ - متى يرفع الحجر عن العانس وتملك حرية التصرف في مالها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة جاءت فكرة هذا البحث.

حدود البحث: يتناول هذا البحث تعريف العانس عند علماء اللغة والفقهاء، وبيان سنّ العنوسة، والأحكام الفقهية المتعلقة بالعانس في الزواج والتصرفات الماليّة.

الدراسات السابقة: بعد البحث والتدقيق فقد وقفنا على عشرات الدراسات التي تناولت العنوسة من خلال بيان أسبابها وطرح الحلول لها من النواحي الشرعية، ولم نقف فيما اطلعنا عليه -قدر استطاعتنا- على دراسة متخصصة في الأحكام الفقهية المتعلقة بالعانس، على هذا النحو الذي تناولناه في دراستنا هذه والتي تناولت تعريف العانس، وبيان سنّ العنوسة عند الفقهاء بشيء من التفصيل، والأحكام الفقهية المتعلقة بالعانس من حيث الزواج ورفع الحجر عنها، والتصرفات المالية الخاصة بها.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١ - بيان معنى العنوسة، وسنّها.

٢ - إبراز كيفية معاملة العانس عند الزواج.

٣ - بيان وقت رفع الحجر عن العانس، وقدرتها على التصرف في مالها عند الفقهاء.

منهج البحث: يتبع الباحثان في كتابة هذا البحث منهجين هما:

أ - المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء أقوال الفقهاء وأدلتهم في المسائل محل البحث.

ب - المنهج الوصفي، وذلك بتحليل الأدلة ومناقشتها واستخلاص النتائج منها.

إجراءات البحث: نقوم عند ذكر المسائل محل البحث بما يلي:

١ - ذكر أقوال الفقهاء في المسألة إن كانت خلافية، والاستدلال عليها وتحليلاً ومناقشتها والرد عليها وإلا اكتفينا بذكر ما وجد منها.

٢ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر وجه الدلالة منها عند الخفاء.

٣ - تخريج الأحاديث الواردة في البحث، مع ذكر وجه الدلالة منها وبيان درجتها.

٤ - ذكر القوال الراجح في المسائل مع بيان أسباب الترجيح.

خطة البحث : جعلنا هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة، فهي لبيان أهمية البحث، وأهدافه، ومنهجه، والإجراءات المتبعة فيه، وخطته. وقد جاءت مباحثه على النحو التالي:

المبحث الأول في: بيان معنى العنوسة، وسنّها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى العنوسة في اللغة والاصلاح.

المطلب الثاني: سنّ التعنيس وما يتعلق به، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: سنّ التعنيس.

المسألة الثانية: مستند الفقهاء في سنّ التعنيس.

المسألة الثالثة: أول سنّ التعنيس وأعلاه.

المبحث الثاني: ما يتعلق بالعانس في أمور النكاح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إجبار العانس.

المطلب الثاني: ما يكون به إذن العانس في النكاح.

المطلب الثالث: زوال البكارة بسبب التعنيس.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالتصرفات المالية للعانس، وفيه مطالب:

المطلب الأول: الحدّ الذي تخرج به البكر ذات الأب من الحجر.

المطلب الثاني: الحدّ الذي تخرج به اليتيمة ذات الوصي من قبل الأب أو السلطان من الحجر.

المطلب الثالث: الحدّ الذي تخرج به اليتيمة الموهمة من الحجر.

المطلب الرابع: تصرفات العانس المالية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تصرفات العانس البكر ذات الأب.

المسألة الثانية: تصرفات العانس المرشدة، ومجهولة الحال.

المسألة الثالثة: السنّ الذي تبلغه العانس لجواز تصرفاتها.

وأما الخاتمة فهي لبيان أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول في : بيان معنى العنوسة ، وتحديد سنّها ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : معنى العنوسة في اللغة والاصطلاح

العنوسة لغة: من عَنَسَتِ المرأةُ تُعْنَسُ بالضم عُنُوساً وَعِنَاساً، وهي عانس، مِنْ نِسوة عُنَسٍ وعوانس، وَعَنَسَتْ، وَهِيَ مُعْنَسٌ، وذلك إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار. قال الجوهري: هذا ما لم تتزوج، فإن تزوجت مرةً فلا يقال عَنَسَتْ^(١).

والمصدر: التعنيس ، والجمع عوانس، ويجمع أيضاً على عُنَسٍ بالضم وعُنَسٍ بضم فتشديد . ويقال للرجل أيضاً: عانس، والجمع: عانسون إذا طعن في السنّ ولم يتزوج، غير إنّه أكثر ما يستعمل العانس في النساء^(٢). ويطلق عليها أيضاً: التريكة. قال ابن منظور: والتريكة التي تترك فلا تتزوج ، وتترك الرجل، بالكسر: إذا تزوج بالتريكة وهي العانس في بيت أبويها. قال اللّحاني: ولا يقال ذلك للذكر^(٣).

كما يطلق عليها أيضاً: العانِيت. قال الصغاني : العانت من النساء العانس^(٤).

وفي الاصطلاح: عَرَفَهَا الفقهاء فقالوا : هي التي طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها ولم تتزوج، وبرز وجهها، وبأشرت الأمور بنفسها، وعرفت مصالحها^(٥).

وأيضاً : هي التي طال مكثها في بيت أبيها حتى بلغت أربعين سنة^(٦).

والمتأمل في تعريفات علماء اللغة والفقهاء للانس يجد :

١ - أن لفظ العانس لا يطلق إلّا على من لم تتزوج.

٢ - أن لفظ العانس يطلق على الرجل والمرأة، غير إنّه أكثر ما يستعمل في النساء، بخلاف لفظ التريكة، والعاتت فإنهما يختصان بها دون الرجل.

٣- أن أهل اللغة لم يحدّدوا سنّاً معيناً للتعنيس على خلاف الفقهاء في ذلك .

المطلب الثاني : سنّ التعنيس وما يتعلق به ، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : سنّ التعنيس

اختلف فقهاء المالكية^(٧) في تحديد سنّ التعنيس عموماً فيما بين الثلاثين أو دونها بقليل إلى حدّ الستين، أو القعود عن المحيض^(٨).

(١) الجوهري، "الصاحح" ٣: ٩٥٣، ابن منظور، "لسان العرب" ٦: ١٤٩.

(٢) الزبيدي، "تاج العروس" ١٦: ٢٩١، المطرزي، "المغرب في ترتيب المعرب" ص: ٣٢٩.

(٣) ابن منظور، "لسان العرب" ١٠: ٤٠٥، الصغاني، "التكملة والذيل والصلة" ٥: ١٨٧، الفارابي، "معجم ديوان الأدب" ١: ٤٣٥..

(٤) الصغاني، "التكملة والذيل والصلة" ١: ٣٢٥.

(٥) ابن شاس، "عقد الجواهر الثمينة" ٢: ٤١٥.

(٦) ابن هبيرة، "اختلاف الأئمة العلماء" ٢: ١٢٣.

(٧) لم ينص أحد من أصحاب المذاهب الأخرى على سنّ التعنيس -فيما نعلم-.

(٨) خليل، "التوضيح" ٦: ٢٣١، بهرام، "الشامل" ١: ٦٦٦، ابن رشد، "بداية المجتهد" ٤:..

إلا إنهم قد فرّقوا فيه بين سنّ التعنيس في البكر ذات الأب، واليتيمة المهملة^(١):

أولاً : سنّ التعنيس في البكر ذات الأب : اختلف في سنّ تعنيس البكر ذات الأب على أقوال : فقليل : سنّها ثلاثون سنة. وقيل : ثلاث وثلاثون سنة. وقيل : خمس وثلاثون سنة. وقيل : أربعون سنة. وقيل : من الخمسين إلى الستين^(٢).

ثانياً : سنّ التعنيس في اليتيمة المهملة : اختلف أيضاً في سنّ تعنيس اليتيمة المهملة على خمسة أقوال : قيل : أقلّ من الثلاثين، وهو قول ابن نافع. وقيل : ثلاثون سنة. وهو قول ابن الماجشون. وقيل أربعون - وهي رواية مطرف عن مالك، وأصبغ عن ابن القاسم. وقيل من الخمسين إلى الستين، وهي رواية سحنون عن ابن القاسم. ولمالك من رواية ابن القاسم عنه : أن أفعالها لا تجوز حتى تعنس، وتقعّد عن المحيض^(٣).

قلنا : والذي تمّ تفريع الأحكام عليه في أغلب المسائل هو الأربعون عاماً.

المسألة الثانية : مستند الفقهاء في سنّ التعنيس

لم يرد في سنّ التعنيس نصّ صريح بخصوصه، حيث لم نقف فيما اطّلنا عليه - قدر جهدنا - غير إنّه يمكن أن يستأنس لما ذهبوا إليه في تحديد سنّ التعنيس بما يلي :

أولاً : عموم الأدلة التي تناولت الحديث على السنّ :

الدليل من الكتاب : قوله تعالى: **سَمَحَتْئِ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً** سجي [الأحقاف: ١٥]

وجه الدلالة : أنّ في الأربعين تناهي العقل، وما قبل ذلك وما بعده منتقص عنه^(٤) وقال ابن عرفة الورغمي : اختلفوا في حدّ بلوغ الأشد. فقال ابن إسحاق : ثمانية عشر، وقيل: عشرون، ابن عباس وقتادة: ثلاثة وثلاثون، الجمهور: ستة وثلاثون. وقال: أربعون^(٥).

ويفهم من جملة ما سبق أنّ أشدّ الإنسان يكون في سنّ الثلاثين، أو الثلاثة والثلاثين، أو الستّة والثلاثين، أو الأربعين وهي سنّ بلوغ تناهي العقل، ولا يبقى معها في مؤانسة الرشد وعدمه أدنى احتمال.

الدليل من السنة : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك»^(٦).

وجه الدلالة : الحديث يدلّ دلالة صريحة على أنّ الغالب في أعمار هذه الأمة هو ما بين الستين إلى السبعين وأنّ أعمارهم قصيرة بخلاف غيرهم من سالف الأمم^(٧).

(١) هي التي لم يولّ عليها باب ولا وصي. الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨: ٢٤٢.

(٢) ابن رشد، "البيان والتحصيل" ١٢: ٢٧١، خليل، "التوضيح" ٣: ٥١٨. عيش، "منح الجليل" ٣: ٢٧٣.

(٣) ابن رشد، "المقدمات" ٢: ٣٥٥، خليل، "التوضيح" ٦: ٢٣٢.

(٤) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن" ١٤: ٣٥٣.

(٥) ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة" ٤: ١٨.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه (٥٥٣/٥) ٤٥ - أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم: ٣٥٥٠ - وقال : هذا حديث حسن غريب من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه . والحاكم في المستدرک علی الصحيحین (٢/٤٦٣) كتاب التفسير، تفسير سورة الملائكة بسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم: ٣٥٩٨ - وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه

(٧) ابن الملقن، "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" ٣: ٥٨٧.

عليه يمكن القول أن انتصاف أعمار هذه الأمة يبدأ من الثلاثين، أو من الخمس والثلاثين -غالباً- أو من الأربعين. ثانياً : الاستناد إلى الإطلاق اللغوي : قد يكون من جملة ما حمل الفقهاء على تحديد السنّ في التعنيس بما قالوه: ذلك المعنى الدلالي لكلمة التعنيس في اللغة، وذلك من ناحية إثبات علماء اللغة أنّ العانس تطلق على من جاوزت فتاء السنّ أي سنّ الشبوبة، وعلى من قد صارت نصفاً أي بين الحدثة والمسنّة، وعلى من تكبر وتعجز في بيت أبويها^(١).

ثالثاً : الاستناد إلى ما شاع في العرف : فالمتمأمل في لفظ العانس من خلال الإطلاق اللغوي أو تعريفات الفقهاء يجد أنّه لا يختلف في إطلاقاته عمّا عليه العرف الآن، حيث يطلق على من جاوزت الثلاثين، والخامسة والثلاثين، والأربعين، ونحوها، ولم تتزوج لأي سبب كان في المتعارف عليه بين الناس بأنّها عانس، ومن هنا يمكن أن يكون العرف مما استند إليه الفقهاء في تحديد سنّ العنوسة عندهم

المسألة الثالثة : أول سنّ التعنيس وأعلاه

المتأمل في عبارات الفقهاء يجد أنّ سنّ التعنيس له أول يبدأ منه، وله سنّ أعلى، وقد اختلف فقهاء المالكية^(٢) في أول سنّ التعنيس على أقوال : فقليل : أوله ثلاثون سنة.

وقيل : خمسة وثلاثون سنة. وقيل : أربعون سنة، وبه قال قال ابن وهب، وابن حبيب وغيرهما^(٣). وقد ذكروا أنّ أعلى سنّ التعنيس من الخمسين إلى الستين^(٤). وذكروا فيه أيضاً : أن تقعد عن المحيض^(٥).

المبحث الثاني : ما يتعلق بالعانس في أمور النكاح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : إجبار العانس

من المعلوم أنّ ولاية الأب^(٦) نوعان : ولاية جبر، وولاية إذن.

فولاية الإذن تكون في الثيب البالغ^(٧) للحديث ابن عباس-رضي الله عنهما-، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها"^(٨).

وجه الدلالة : الحديث يدل دلالة صريحة على أنّه ليس للولي إجبار الثيب على النكاح ولا تزويجها بغير إذنها ، وإنّما له أن يزوجه بإذنها ممن ترضاه.

(١) ابن منظور، "لسان العرب" ٦: ١٤٩، الزبيدي، "تاج العروس" ٢٩١، ٢٩٠: ١٦.

(٢) لم أقف على صورة هذه المسألة عند غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى

(٣) ابن يونس، "الجامع لمسائل المدونة" ١٣١، ١٣٠: ١٨.

(٤) ابن رشد، "البيان والتحصيل" ١٢: ٢٧١، التسولي، "البيهجة" ٢: ٤٩٥.

(٥) ابن رشد، "المقدمات" ٢: ٣٥٥، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨: ٢٤٣.

(٦) وهي من الولاية الخاصة. قال ابن جزي : والولاية خاصة وعامة، فالخاصة خمسة أصناف : الأب، ووصيه، والقراية، والمولى، والسلطان، والعامة : الإسلام. ابن جزي، "القوانين الفقهية" ص: ١٣٣.

(٧) ابن جزي، "القوانين الفقهية" ص: ١٣٣، ابن شاس، "الجواهر الثمينة" ٢: ٤١٥-٤١٨.

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٣٧/٢) كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، ح رقم (١٤٢١) واللفظ له، ومالك في الموطأ (٥٢٤/٢) كتاب النكاح، باب استئذان البكر والأيّم في أنفسهما، ح: ٤.

وولاية الجبر تكون في البكر وإن كانت بالغاً^(١) -خلاقاً لأبي حنيفة-^(٢) وللصغيرة وإن كانت ثيباً^(٣) -خلاقاً للشافعي-^(٤) وعليه فلأب جبر ابنته البكر البالغ أو الثيب الصغيرة على النكاح، ولا كلام لها ولا لغيرها^(٥)، غير إنه يستحب استئذانها^(٦).

وقد اختلف فقهاء المالكية^(٧) في دوام الجبر على البكر إذا عنست على قولين :

القول الأول : أن الجبر لا ينقطع عنها بالتعنيس، ولأب جبرها على النكاح ممن شاء، بما شاء، ولو كان أقل من صدق المثل، فله أن يزوجه بربع دينار وإن كان صدق مثلها ألفاً، ولا كلام لها، ولا لغيرها، وإلى هذا القول ذهب المالكية في المشهور عندهم^(٨).

القول الثاني : أن الجبر ينقطع عنها بالتعنيس، وعليه فليس للأب جبرها على النكاح، ولا تزويجها بغير إذنها، وإثماً له أن يزوجه بإذنها ممن ترصاه، ويكون الرضا بقليل الصدق وكثيره إليها دون أبيها وإلى هذا القول ذهب مالك في رواية ابن وهب عنه^(٩).

سبب الخلاف : يرجع سبب الخلاف عندهم في هذه المسألة إلى اختلافهم في العلة التي جعل من أجلها الإيجاب في حق من تجبر، هل البكارة؟ وهي موجودة، أو الجهل بمصالح النساء؟ وهي مفقودة^(١٠)، فمن رأى أن العلة هي البكارة قال : بإيجاب العانس، لبكارتها، ومن رأى أن العلة هي الجهل بمصالح النساء، قال بعدم إجبارها؛ إذ لا تجهل العانس مصالح النساء.

الأدلة :

أولاً : أدلة أصحاب القول الأول :

الدليل من المعقول : أنه لما كانت علة الجبر هي البكارة، والانس ما زالت بكراً، كان للأب إجبارها لتحقيق موجب الجبر فيها وهو البكارة؛ اعتباراً بغير المعنسة^(١١).

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني :

الدليل من المعقول : أنه ليس للأب إجبار العانس قياساً على الثيب^(١٢).

(١) عبد الوهاب، "المعونة" ص: ٧٢٠، ابن جزي، "القوانين الفقهية" ص: ١٣٣.

(٢) شيبخي زاده، "مجمع الأنهر" ١: ٣٣٣، الموصلي، "الاختيار" ٣: ٩٢.

(٣) عبد الوهاب، "المعونة" ص: ٧٢٠، ابن جزي، "القوانين الفقهية" ص: ١٣٣.

(٤) الشربيني، "مغني المحتاج" ٤: ٢٤٧، الأنصاري، "أسنى المطالب" ١٤: ٣٦٣.

(٥) الأبى، "الثمر الداني" ص: ٤٣٨.

(٦) ابن جزي، "القوانين الفقهية" ص: ١٣٣، ابن شاس، "الجواهر الثيمنة" ٢: ٤١٥.

(٧) لم أقف على صورة هذه المسألة عند أصحاب المذاهب الأخرى.

(٨) ابن شاس، "الجواهر الثيمنة" ٢: ٤١٥، الخرشي، شرح مختصر خليل ٣: ١٧٦، عبد الوهاب، المعونة ص: ٧١٩.

(٩) ابن أبي زيد، "النوادر" ٤: ٣٩٥، ابن رشد، "المقدمات" ١: ٤٧٥، ابن شاس، "الجواهر الثيمنة" ٢: ٤١٥.

(١٠) الخرشي، "شرح مختصر خليل" ٣: ١٧٦.

(١١) عبد الوهاب، "المعونة" ص: ٧٢٠، ابن شاس، "الجواهر الثيمنة" ٢: ٤١٥.

(١٢) الخرشي، "شرح مختصر خليل" ٣: ١٧٦، الدسوقي، "حاشية الدسوقي" ٢: ٢٢٢.

وبيان ذلك : أن المعنى الموجب لبقاء الولاية في حق الصغيرة التي لم تعنس وإجبارها هو قله خبرتها بالأمور، وعدم معرفتها بمصالحها، وذلك منتف عن المعنسة؛ لبروز وجهها، ومعرفتها بمصالحها، فقام ذلك مقام الثبوتية في رفع الولاية والإجبار في حقها^(١).

المناقشة : يمكن أن يناقش استدلال أصحاب القول الثاني بالقياس على الثيب، بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الثيب وإن انتقت في حقها علة الولاية والإجبار من البكارة، أو الجهل بمصالح النساء، إلا إنها لما جربت الأزواج، وشهدت مشاهد النساء، وخبرت بذلك مواضع حظوظها، فاستحقت الاستئذان وانتقاء الإجبار، ومن أين للعانس بهذه المعاني، وهي في الأصل بكر !؟.

القول الراجح : بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في المسألة، فإنني نرى أن الجمع بين القولين أولى من ترجيح أحدهما، فيحمل القول بإجبار العانس على حال عدم معرفتها مصالح نفسها؛ لتحقيق مناط الحكم في بقاء الولاية عليها وإجبارها وهو البكارة؛ أو عدم معرفتها مصالح نفسها، إذ إنما جعل ذلك لمصلحتها، خاصة إذا علمنا أن جبر الأب في حق البكر مشروط بعدم الإضرار بها^(٢)، فضلاً عن أنه يستحب استئذانها^(٣).

ويحمل القول بعدم جبرها على حال معرفتها مصالح نفسها، لتحقيق الغرض المقصود من مشروعية الولاية والجبر في حقها

المطلب الثاني : ما يكون به إذن العانس في النكاح :

لما كان من الأمور التي يفتقر إليها العقد في النكاح استئذان الولي لوليته في النكاح وجوباً في التي لا تجبر، وندياً في التي تجبر^(٤)، كان لا بدّ من بيان ما يحصل به الإذن في حق كل من البكر، والثيب، فنقول: إن البكر يكفي في إذنهما بالزوج، والصدّاق صمتها، ويعدّ ذلك منها رضا ، ولا يشترط نطقها.

وأما الثيب، فإذنهما في تعيين الزوج، والصدّاق لا يكون إلاّ بالقول، ولا يكتفى منها بالصمت^(٥)، وذلك لما يلي :

١ - حديث عديّ بن عدي الكنديّ عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها"^(٦).

وجه الدلالة : الحديث صريح في أن البكر يكفي صمتها في الإذن، وأن الثيب تظهر وتخبر، وتكشف عن نفسها^(٧).

(١) عبدالوهاب، المعونة ص: ٧٢٠.

(٢) بأن لا يكون بينه وبينها عداوة ، وأن يزوجه من كفاء، لا تضرر بمعاشرته ، وبمهر مثلها .. وغير ذلك مما هو مبسوط في بابها. الشربيني، مغني المحتاج ٤ : ٢٤٦ ، الأنصاري، أسنى المطالب ١٤ : ٣٦٣.

(٣) ابن شاس، الجواهر الثمينة ٢ : ٤١٥.

(٤) العدوي، "حاشية العدوي" ٣ : ١٨٣.

(٥) وأما إذنهما في العقد فيكفي فيه الصمت . الخريشي، شرح مختصر خليل (٣ / ١٨٤)

(٦) أحمد، "مسند أحمد" ٢٩ : ٢٦٠ حديث ١٧٧٢٢ ، ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" : ٦٠٢ كتاب النكاح ، باب استئثار البكر والثيب، حديث رقم ١٨٧٢ - جاء في مصباح الزجاجة : هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع عدي لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة يدخل بينهما العرس بن عميرة .

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢ / ١٠١) ، وفي حاشية السندي : لكن الحديث له شواهد صحيحة . حاشية السندي " ١ : ٥٧٧ .

(٧) السندي "حاشية السندي" ١ : ٥٧٧.

٢ - أنه إنما اكتفي في الأبكار بالسكوت لما جُبِلَ عليه أكثرهن من الامتناع من النطق، ولما يلحقها به من الحياء، ولم يكن كافياً في حق الثيب؛ لفقد ما علل به صمت البكر في حقها^(١).
وقد اختلف في العانس، هل يكتفي في إذنها بالسكوت، أو لا على قولين :
القول الأول : أن العانس يكفي في إذنها بالزوج، والصدّاق صمتها، ولا يلزم نطقها، وهو مبني على القول بجبرها، وهو مشهور المذهب عند المالكية^(٢).
القول الثاني : أنه لا بدّ من نطقها، ولا يكتفي في إذنها بالصمت، وهو مبني على مقابل المشهور بارتفاع الجبر عنها^(٣).

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول:

الدليل من المعقول: أنه لما كان للولي جبر العانس، نظراً لبقاء علّة الإيجاب في حقها وهي البكارة كان صمتها كافياً في الإبانة عن رضاها عند استئذنها في الزوج والصدّاق كالبكر الصغيرة^(٤).

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني :

الدليل من المعقول : أنه لما ارتفع الجبر عن العانس لمعرفتها مصالح نفسها، كان لا بدّ في استئذنها بالزوج والصدّاق من نطقها، ولا يكتفي بالصمت منها.
القول الراجح : بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلّتهم في المسألة، فإننا نرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وذلك لما يلي :

١ - أنه الموافق للسنة، وسنته صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع على كل حال.

٢ - أن علّة الاختلاف بين البكر والثيب فيما يكون به الإذن منها، هي : الحياء في البكر، والتجربة في الثيب مع ارتفاع الحياء في هذا الجانب، والأولى قائمة في العانس، والثانية مفقودة في حقها، فتبقى على الأصل في الاكتفاء في الإبانة عن رضاها بصمتها.

المطلب الثالث : زوال البكارة بسبب التعنيس

من المعلوم أن الثبوتية المسقطة للإيجاب هي ما كانت من نكاح صحيح، أو فاسدٍ مختلفٍ فيه، أو مجمع على فساد، أو شبهة، أو على وجه الملك صحيحاً كان أو فاسداً^(٥). وحكى بعضهم الإجماع على ذلك^(٦).
ووجهه : أن الشرع أظهر ذلك الفعل عليها حين ألزمها العدة والمهر، وأثبت النسب بذلك^(٧).
واختلف فيما إذا زالت البكارة بسبب التعنيس، هل تعامل في صفة الإذن كالأبكار، أو كالثيب على قولين :

(١) الخرشي، "شرح مختصر خليل" ٣: ١٨٣، ١٨٤.

(٢) التسولي، "البهجة" ١: ٤٢٢.

(٣) التسولي، "البهجة" ١: ٤٢٢، ابن غازي، "شفاء الغليل" ١: ٤٣٧، عليش، "منح الجليل" ٣: ٢٨٣.

(٤) التسولي، "البهجة" ١: ٤٢٢.

(٥) ابن سلمون، العقد المنظم "ص: ٣٨-٣٩، الحصني، كفاية الأخيار ص: ٣٦١، ابن قدامة، الإقناع ٣: ١٧١.

(٦) الحدادي، الجوهرة النيرة ٢: ٧، النووي، المجموع "١٦: ١٧٠.

(٧) الحدادي، الجوهرة النيرة ٢: ٧.

القول الأول : أنّ من زالت بكارتها بسبب التعنيس، فإنّها تعامل في صفة الإذن كالأبكار - أي يكتفى منها بالسكوت. وإلى هذا القول ذهب الحنفية^(١)، والمالكية في المشهور عندهم^(٢)، والشافعية في الصحيح من الوجهين^(٣)، وهو ما فهم لدينا من كلام الحنابلة في إحدى الروايتين عن أحمد وهي الصحيح من المذهب^(٤).
القول الثاني: أنّ حكمها في ذلك حكم الموطوءة بنكاح، فتغير صفة الإذن في حقّها، ويعتبر النطق ولا يكتفى منها بالسكوت، وإليه ذهب الشافعية في مقابل الصحيح من الوجهين^(٥)، وهو ما فهم لدينا من الرواية الثانية عن أحمد^(٦).

الأدلة :

أولاً : أدلة أصحاب القول الأول :

الدليل من المعقول: إنّما لم تتغير صفة الإذن في حقّ من زالت بكارتها بسبب التعنيس، واكتفى منها بالسكوت؛ لبقاء الحياء، وهو لا يذهب إلّا بالوطء^(٧).

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني :

الدليل من المعقول: أنّ صفة الإذن تتغير في حقّ من زالت بكارتها بسبب التعنيس، ولا يكتفى منها بالسكوت، بل لا بدّ من نطقها، لأنها ثيب لزوال بكارتها^(٨).

المناقشة : ناقشوا ذلك: بأنّ العانس ما زالت بكرّاً ؛ إذ البكر هي التي يكون مصيبها أول مصيب، وهذه كذلك مشتقة من الباكورة وهي أول الثمار، ومن البُكرة وهي أول النهار ، فلا تكون ثيباً لأنه لم يصيبها أحد^(٩).

الجواب : أحيب عن ذلك : بأنه لو كان كذلك لما تمكن من الرد من اشترى جارية على أنّها بكر فوجدها زائلة البكارة بالوثبة، لأنها بكر حقيقة على ما قلتم، لكن له أن يردها^(١٠).

القول الراجح : بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلّتهم في المسألة، ومناقشتها، فإنّنا نرى أنّ القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وذلك لما يلي :

١ - أنّ العانس وإن زالت بكارتها بسبب التعنيس، فإنّ الحياء باق في حقّها؛ لأنّها لم تجرّب الرجال، فتبقى على الأصل في عدم تغير صفة الإذن في حقها والاكتفاء منها بالسكوت.

٢ - أن الغالب في إطلاق لفظ الثيب حقيقة إنّما هو في المرأة التي تزوجت ثم طلقت، أو التي تزوجت ومات عنها زوجها، وإطلاقه على البكر من باب المجاز^(١١).

(١) البابرّي، العناية شرح الهداية ٣ : ٢٧٠، ابن نجيم، النهر الفائق ٢ : ٢٠٦.

(٢) ابن سلمون، العقد المنظّمص : ٣٩.

(٣) النووي، المجموع ١٦ : ١٧٠، الحصني، كفاية الأخيار ص: ٣٦١-٣٦٢، الإسنوي المهمات، ٧ : ٤٥.

(٤) قال الحجاوي : وزوال البكارة بأصبع، أو وثبة، أو شدة حيضة، ونحوه، لا يغير صفة الأذن. الحجاوي، "الإقناع" ٣ : ١٧١.

(٥) النووي، المجموع" ١٦ : ١٧٠.

(٦) قال المرداوي : وعنه : تغير صفة الإذن . المرداوي، "الإنصاف" ٨ : ٦٥.

(٧) النووي، "المجموع" ١٦ : ١٧٠.

(٨) النووي، "المجموع" ١٦ : ١٧٠.

(٩) البابرّي، "العناية شرح الهداية" ٣ : ٢٧٠.

(١٠) البابرّي، "العناية شرح الهداية" ٣ : ٢٧٠.

(١١) ابن الأثير، "النهاية" ١ : ٢٣١.

فلا يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز دون وجه سائق، فيبقى على الأصل.

المبحث الثالث : ما يتعلق بالتصرفات المالية للعانس ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : الحد الذي تخرج به البكر ذات الأب من الحجر

اختلف الفقهاء في الحد الذي تخرج به البكر ذات الأب من ولاية أبيها، على أقوال أهمها:

القول الأول : أنها تخرج من الحجر ببلوغها المحيض، وإيناس الرشد منها، وإن لم تتزوج^(١)، وإلى هذا القول ذهب جمهور الفقهاء : الحنفية^(٢)، ومالك في رواية^(٣)، والشافعية^(٤)، وأحمد في إحدى الروايتين، وهي الصحيح من المذهب^(٥)، وبه قال عطاء، والثوري، وأبو ثور، وابن المنذر^(٦).

القول الثاني : أنها لا تخرج من ولاية أبيها ولا تجوز أفعالها وإن تزوجت حتى يشهد العدول على صلاح أمرها. وإلى هذا القول ذهب مالك في المشهور من مذهبه^(٧).

وبيانه : أنها ما لم تنكح أو يدخل بها زوجها، فهي باقية في ولاية أبيها وأفعالها مردودة وإن علم رشدها، فإذا دخل بها زوجها حُملت على السفه وردت أفعالها أيضاً ما لم يظهر صلاحها، فإذا ظهر صلاحها وعلم رشدها خرجت من ولاية أبيها وإن كان ذلك بقرب بناء زوجها بها^(٨).

القول الثالث : أنها في ولاية أبيها ما لم تعنس^(٩)، أو يدخل بها زوجها، ويُعرف من حالها أنها مصلحة في مالها، وإلى هذا القول ذهب مالك في رواية أخرى عنه أيضاً^(١٠)، والقاضي أبو يعلى من الحنابلة^(١١).

فعلى هذه الرواية باعتبار التعنيس، فإن البكر بعد التعنيس محمولة على الرشد مجوزة أفعالها - ما لم يعلم سفهها - وقبله مردودة أفعالها، وإن علم رشدها^(١٢)، ولا تأثير لدخول الزوج بها في حكمها الذي قد ثبت لها بالتعنيس، من كونها محمولة على الرشد، حتى يتبين سفهها^(١٣).

(١) كذا إن جهل حالها عند مالك، وأما إن علم سفهها فهي باقية في ولايته. الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤١.

(٢) الكاساني، "بدائع الصنائع" ٧ : ١٧١، الجصاص، "شرح مختصر الطحاوي" ٣ : ١٨٣.

(٣) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢، ابن رشد، "بداية المجتهد" ٤ : ٦٣.

(٤) الرملي، "غاية البيان" ص : ١٩٧، الأنصاري، "فتح الوهاب" ١ : ٢٤١.

(٥) المرداوي، "الإنصاف" ٥ : ٣٢٢، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٧.

(٦) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٧.

(٧) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢، خليل، "التوضيح" ٦ : ٢٢٩.

(٨) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤١.

(٩) إلا إن مالكا استحب في رواية مطرف عنه أن يؤخر أمرها العام، ونحوه استحباباً من غير إيجاب. ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢.

(١٠) قد اختلف في حد تعنيس هذه، فقيل: أربعون عاماً، وقيل: من الخمسين إلى الستين. ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢.

(١١) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢، خليل، "التوضيح" ٦ : ٢٢٩.

(١٢) المرداوي، "الإنصاف" ٥ : ٣٢٣، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(١٣) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٢، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤١.

(١٤) خليل، "التوضيح" ٦ : ٢٢٩، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤١.

القول الرابع : أنها في ولاية أبيها، حتى تمرّ بها سنة بعد دخول زوجها بها، وهو مروي عن عمر-رضي الله عنه- وبه قال شريح، والشعبي، وإسحاق^(١)؛ وإليه ذهب مطرف، وابن الماجشون من المالكية^(٢)، وأحمد في الرواية الثانية عنه^(٣).

الأدلة:

أولاً : أدلة أصحاب القول الأول :

الدليل من الكتاب : قوله تعالى : **سَمَحُوا بِنُكُاحِهَا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ سَجًى [النساء : ٦]**

وجه الدلالة : أنَّ الآية وردت عامة في رفع الحجر عن الصغير ، ببلوغه الحلم، ومؤانسة الرشد منه، من غير فرق بين الصبي والجارية^(٤).

الدليل من المعقول : أنها مكلفة فوجب أن يدفع إليها مالها إذا أونس منها الرشد؛ كالرجل، وكالتى دخل بها زوجها وولدت أو أقامت سنة^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني :

الدليل من المعقول:

١ - أنَّ الإيجاب للأب باق في النكاح ، وهو حجر، فيعم الحجر المال أيضاً^(٦)

المناقشة : أن ذلك ممنوع، وإن سلمناه، فإنما أجبرناها على النكاح لأن اختيارها للنكاح ومصالحه لا يعلم إلا بمباشرته، والبيع والشراء والمعاملات ممكنة قبل النكاح^(٧).

٢ - أن مقصود الرشد معرفة المصالح وقبل اختبار الأزواج يكون الجهل، والنقص في المعرفة حاصلين^(٨).

المناقشة :

١ - أنَّ نفس الوطء لا يزيدها في رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها، غير مبذرة لمالها^(٩).

٢ - إذا قلنا بعدم رفع الولاية عنها بناء على هذا فإنه يلزم من ذلك أنها إذا لم تتزوج أصلاً احتمل أن يدوم الحجر عليها؛ لعدم وجود شرط دفع مالها إليها وهو الزواج فلم يجز دفعه إليها، كما لو لم ترشد.

(١) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٢) قال ابن رشد: ووافق ابن الماجشون في تحديد السنة وخالفه في تركه الاعتبار بالتعيس، فرأى أنها إذا عنست وعلم حسن مالها خرجت من ولاية أبيها ووصيها. ابن رشد، "مسائل أبي الوليد" ١ : ٣٠٠.

وفي المسألة أقوال أخرى عن بعض المالكية لم نذكرها في صلب المسألة لتوهين العلماء لها.. الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤١. ابن رشد، "بداية المجتهد" ٤ : ٦٣-٦٤.

(٣) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٧، ابن ضويان، "منار السبيل" ١ : ٣٨٧.

فعلى هذه الرواية عند الحنابلة : إذا لم تتزوج فقيل: يبقى الحجر عليها. وهو احتمال للمصنف وغيره. وقيل: تبقى ما لم تعنس. قال القاضي: عندي أنها إذا لم تتزوج يدفع إليها مالها، إذا عنست وبرزت للرجال. وهو الصواب. المرداوي، "الإنصاف" ٥ : ٣٢٣، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٤) القرطبي، "الجامع" (٥ : ٣٨)، الجصاص، "شرح مختصر الطحاوي" ٣ : ١٨٣، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٥) ابن قدامة، "الكافي" ٢ : ١١٠، ابن المنجي، "الممتع في شرح المقنع" ٢ : ٦٥٢.

(٦) القرافي، "الخير" ٨ : ٢٣٠، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٧) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٨) القرافي، "الخير" ٨ : ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٩) القرطبي، "الجامع" ٥ : ٣٨.

٣ - إنّما شرطنا في الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ، كي يقع الابتلاء في الرشد، لأنّ الأنثى مخالفة للغلام لكونها محجوبة لا تعاني الأمور ولا تبرز لأجل البكارة، فلذلك وقف فيها على وجود النكاح، فبه تفهم المقاصد كلها. والذكر بخلافها، فإنه بتصرفه وملاقاته للناس من أول نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار، ويكمل عقله بالبلوغ، فيحصل له الغرض^(١).

أدلة أصحاب القول الثالث :

الدليل من المعقول: أنّه لما طال الزمان بالعانس كان في ذلك ما يقوم لها وفيها مقام الظهور، ولا يشك أحد أنها بالتعيس أقرب إلى إدراك الأمور وتمييزها، كما أنّه لا يخفي على أحد أن ذات الخدر لا تبلغ من علم التصرف في المال، والضرر فيه والنفع من نقص ونماء، في السن الذي يبلغه فيه الذكر البارز المتصرف، هذا مع الأغلب ما في النساء الحياء والتحفظ، وأنهن في الأعمّ أقل حيلة ونظراً^(٢).

المناقشة : يناقش ذلك بما نوقش به استدلال أصحاب القول الثاني من المعقول فلا داعي لتكراره.

أدلة أصحاب القول الرابع :

الدليل من الأثر : ما روي عن شريح، أنّه قال : "عهد إليّ عمر أن لا أجزه هبة جارية، حتى تحول في بيتها حولاً، أو تلد ولداً"^(٣).

وجه الدلالة : الأثر صريح في أن الحجر لا يرفع عن الجارية حتى تتزوج، ويحول عليها حول في بيتها ، أو تلد ولداً.

المناقشة : أنّ ما روي عن عمر -رضي الله عنه- إن صح، فلم يعلم انتشاره في الصحابة فلا يترك به عموم الكتاب والقياس^(٤)، وإن سلمنا ذلك فهو مختص بمنع العطية، فلا يلزم منه المنع من تسليم مالها إليها، ومنعها من سائر التصرفات^(٥).

الجواب: أنّ عمر رضي الله عنه قال ذلك بمحضر من الصحابة ولا مخالف له، فكان إجماعاً^(٦).

الدليل من المعقول : أنها لا معرفة لها بوجوه الصلاح من الفساد قبل التزويج؛ لأنه لم يحصل منها تجربة للأمور، فإذا تزوجت اختبرت الرجال، وعرفت وجه الصلاح من الفساد^(٧).

المناقشة : يناقش ذلك بما نوقش به استدلال أصحاب القول الثاني من المعقول فلا داعي لتكراره.

القول الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم، ومناقشتها، فإننا نرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث وذلك لما يلي :

(١) القرطبي، "الجامع" ٥ : ٣٨، ابن يونس، "الجامع" ١٧ : ٦٤٥.

(٢) ابن أبي زيد، "الذبّ عن مذهب الإمام مالك" ١ : ٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) ابن أبي شيبة، "المصنف" ٤ : ٢٠٤، كتاب البيوع والأقضية، في الجارية متى يجوز عطيتها؟ رقم ٢١٥٠٣. وذكر الاستدلال به القرافي في "الذخيرة" ٨ : ٢٣٠، وابن قدامة في "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٤) ابن المنجي، "الممتع في شرح المقنع" ٢ : ٦٥٢.

(٥) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٦) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٧) ابن الفراء، "المسائل الفقهية" ١ : ٣٧٧.

١. أنه جمع بين كبر السنّ الظاهر في التعنيس، والرشد الظاهر في التصرفات فلم يمنع دفع مالها إليها إذا عنست وكانت رشيدة في تصرفاتها ، بخلاف ما إذا ظهر سفهها فلا عبرة بتعنيستها في هذه الحالة .
٢. أنه لا تأثير لدخول الزوج بها عندهم ما دامت قد كبرت وبلغت حدّ التعنيس وهي رشيدة في تصرفاتها، وهو الملاحظ في واقعنا هذه الأيام من إطلاق يد العانس في التصرف في مالها.

المطلب الثاني : الحدّ الذي تخرج به اليتيمة ذات الوصي من قبل الأب أو السلطان من الحجر

اختلف فقهاء المالكية^(١) في الحدّ الذي تخرج به اليتيمة ذات الوصي من قبل الأب أو السلطان من الحجر على قولين:

القول الأول: أنّ اليتيمة ذات الوصي، من قبل الأب أو السلطان، لا تخرج من الولاية وإن عنست، أو تزوجت ودخل بها زوجها، أو ظهر رشدها وطال زمانها وحسنت حالتها، ما لم تطلق من الحجر الذي لزمها بما يصح إطلاقها به منه- من البلوغ، وحسن تصرفها في المال وحفظه، وفك الوصي، أو المقدم^(٢)، ودخول زوج، وشهادة العدول على صلاح حالها- وهي في ذلك ليست كذات الأب. وإلى هذا القول ذهب مالك في المشهور من مذهبه^(٣).
القول الثاني : أن حالها مع الوصي كالأب في خروجها من ولايته بالتعنيس، أو النكاح مع طول المدة وتبين الرشد، وإلى هذا القول ذهب مالك في رواية أخرى عنه^(٤).

الأدلة :

أولاً : أدلة أصحاب القول الأول :

الدليل من الكتاب : قوله تعالى: سَمَحَ وَأَبْتَلُوا لِيَنْتَمِيَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ سَجَى [النساء: ٦]

وجه الدلالة : أن ظاهر الآية إبقاء الحجر في حق المولى عليها، حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصي عنه، أو يخرجها الحكم منه^(٥).

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني:

الدليل من المعقول:

- ١ - أنه لما كان الإيجاب للأب باق في النكاح وهو حجر، ويعم التصرف في المال أيضاً، كان الوصي فيه كالأب لأنه نائب عنه^(٦).

(١) لم أقف على صورة هذه المسألة عند أصحاب المذاهب الأخرى

(٢) أي : بأن يقول للعدول: إشهدا أنني فككت الحجر عن فلان وأطلقت له التصرف لما قام عندي من رشد وحسن تصرف. الدردير، "الشرح الصغير" ٣ : ٣٨٣.

(٣) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٤، الخطاب، "مواهب الجليل" ٥ : ٦٨، ميارة، "شرح ميارة" ٢ : ٣٤٨.

(٤) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٤، الرجزاجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤٢.

(٥) القرطبي، "الجامع" ٥ : ٣٩، الجبائي، "ديوان الأحكام الكبرى" ص: ١١٧.

(٦) الذخيرة، "القرافي" ٨ : ٢٣٠، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

٢ - أنه لما طال الزمان بالعانس كان في ذلك ما يقوم لها وفيها مقام الظهور، ولا يشك أحد أنها بالتعنيس أقرب إلى إدراك الأمور وتمييزها^(١).

المناقشة : نوقش استدلالهم هذا بما نوقش به استدلال أصحاب القول الثاني في مطلب الحد الذي تخرج به البكر ذات الأب من الحجر فلا داعي لتكراره.

القول الراجح : بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في المسألة، ومناقشتها، فإننا نرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، وذلك لما يلي:

أن ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من التفريق بين انفكاك الحجر في العانس ذات الأب بالبلوغ وحفظ المال، ودخول الزوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها، وعدم انفكاكه في العانس اليتيمة ذات الوصي بذلك، بل لا بدّ فيها من فك الوصي، أو المقدم، إنما هو تحكم بدون دليل، إذ مبنى الحجر على عدم مؤانسة الرشد، فإن أونس منها الرشد زال سبب الحجر عنها.

المطلب الثالث : الحد الذي تخرج به اليتيمة الموهلة من الحجر

اختلف فقهاء المالكية^(٢) في الحد الذي تخرج به اليتيمة الموهلة من الحجر على أقوال أهمها : القول الأول: أن اليتيمة الموهلة لا تخرج من الحجر، ولا تجوز أفعالها إلا إذا عتست^(٣)، أو إذا دخل بها الزوج ومضى على دخوله بها العام ونحوه وإلى هذا القول ذهب المالكية في المشهور عندهم^(٤). القول الثاني : أنها تخرج من الحجر، وتجوز أفعالها إذا بلغت المحيض، وإلى هذا القول ذهب مالك في رواية عنه^(٥).

الأدلة :

أولاً : أدلة أصحاب القول الأول :

استدل أصحاب هذا القول بما استدلّ به أصحاب القول الثاني في مطلب الحد الذي تخرج به البكر ذات الأب من الحجر ، ونوقشت بما نوقشت به هناك فلا داعي لتكراره.

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بعموم الأدلة التي استدلّ بها القائلون برفع الحجر عن ذات الأب بالبلوغ: الكتاب منه : قوله تعالى: **سَمَحُوا بَنَاتُكُمُ الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** سجي [النساء: ٦] وجه الدلالة : أن الآية وردت عامة في رفع الحجر عن الصغير، ببلوغه الحلم، ومؤانسة الرشد منه ، من غير فرق بين الصبي والجارية، فتكون اليتيمة الموهلة داخلة في عمومها^(٦).

(١) ابن أبي زيد، "الذب عن مذهب الإمام مالك" ١ : ٣٤٤.

(٢) لم أقف على صورة هذه المسألة عند أصحاب المذاهب الأخرى

(٣) مالك بن أنس، "المدونة" ٤ : ١٢٢، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤٣.

(٤) ابن رشد، "البيان والتحصيل" ١٠ : ٤٨٣، الخطّاب، "مواهب الجليل" ٥ : ٦٧.

(٥) ابن رشد، "مسائل أبي الوليد" ١ : ٣٠٣، الرجراجي، "مناهج التحصيل" ٨ : ٢٤٢-٢٤٣.

(٦) القرطبي، "الجامع" (٥ : ٣٨، الجصاص، "شرح مختصر الطحاوي" ٣ : ١٨٣).

والمعقول منه : أنَّها مكلفة فوجب أن يدفع إليها مالها إذا أونس منها الرشد؛ كالرجل، وكالتي دخل بها زوجها وولدت، أو أقامت سنة^(١).

القول الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلّتهم في المسألة، فإننا نرى أنَّ القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وذلك لما يلي :

إنَّه إذا قلنا بأنَّ أفعال البكر اليتيمة المهملة من بيع وشراء وعتق وهبة، ونحو ذلك جائزة بمجرد بلوغها، فلا مأمّن في ذلك من لحوق الضرر بها بسبب قلة معرفتها وخبرتها بالأمر وإن كانت بالغة رشيدة لقلة الخبرة والدراية في بادئ الترشيذ، على خلاف مقصود ما شرع الحجر لأجله من حفظ أموالهم، بل قد يستمر ذلك معها وقتاً، يكون حدّه سن التعنيس عند من اعتبره، أو دخول الزوج بها مع مضي مدّة لا تقل عن العام ونحوه، - شريطة أن يظهر رشدها أو يجهل حالها، فإن علم سفهها ولو بعد تعنيسها أو دخول الزوج بها لم يرتفع الحجر عنها- ولا أدلّ على التحقق من مؤانسة الرشد من سن التعنيس الذي تطول وتكثر معه المعاملات

المطلب الرابع : تصرفات العانس الماليّة، وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : تصرفات العانس ذات الأب

اختلف فقهاء المالكية^(٢) في حكم التصرفات الماليّة للبكر ذات الأب التي بلغت حدّ التعنيس على أقوال أهمها: القول الأول: أنَّ البكر ذات الأب لا يجوز منها عتق ولا هبة ولا كفالة وإن بلغت حدّ التعنيس-. وإلى هذا القول ذهب مالك في المعروف من مذهبه^(٣).

القول الثاني: أنَّها إن بلغت حدّ التعنيس جاز عتقها وهبتها وكفالتها. وإلى هذا القول ذهب مالك في رواية عنه^(٤). على تفصيل فيما اشترطوه لجواز ذلك منها :

فعلي رواية ابن القاسم عن مالك: يشترط لجواز ذلك منها ثلاثة شروط : أن تعنس في بيت أبيها، وأن يؤنس الرشد منها، وأن يجيزه الوالد^(٥).

وعلى رواية عبدالرحيم عن مالك يشترط التعنيس فقط^(٦).

وعند ابن القاسم يشترط لجواز ذلك شرطان: أن تعنس في بيت أبيها، وأن يؤنس الرشد منها^(٧).

سبب الخلاف: يرجع ذلك إلى اختلافهم في التعنيس هل يعتبر حدّاً لمؤانسة الرشد ورفع الحجر عن البكر أو لا ؟ فمن رأى أنَّ التعنيس يصلح حدّاً لمؤانسة الرشد ورفع الحجر عن البكر، أجاز تصرفات العانس ببلوغها حدّ التعنيس، ومن لم يره لم يجز تصرفاتها.

(١) ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨، ابن المنجي، "الممتع في شرح المقنع" ٢ : ٦٥٢.

(٢) لم أقف على صورة هذه المسألة عند أصحاب المذاهب الأخرى

(٣) البراذعي، "تهذيب المدونة" ٤ : ٣٩، ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٢٩.

(٤) المراجع السابقة، نفس الجزء والصفحة.

(٥) المراجع السابقة، نفس الجزء والصفحة.

(٦) البراذعي، "تهذيب المدونة" ٤ : ٤٠، ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٣٠.

(٧) ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٢٩، ابن ناجي، "شرح الرسالة" ٢ : ٥٨.

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول: استدَلَّ أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بالمعقول، ومن ذلك:

- ١- أن الإيجاب للأب باق في النكاح، وهو حجر، فيعم ذلك التصرف في المال أيضاً^(١).
 - ٢- أن من شأن الأبكار الاستتار، وقلة التصرف، والبيع والشراء، وإذا لم تخبر الرجال والمعاملات لم تعرف إصلاح المال ووجوه الغبن فكان الحجر عليها مستصحباً حتى إذا دخل بها الزوج، وعرفت الرجال والمعاملات، وعرف ضبطها للمال زال الحجر عنها^(٢)، ولا شك أن العانس ما زالت بكرًا وإن كبرت غير إنَّها لم تخبر الرجال، ولم تعرف طرق إصلاح المال ووجوه الغبن، فكان الحجر عليها باقياً، لذا لم تجز تصرفاتها.
 - ثانياً: أدلة أصحاب القول الثاني: استدَلَّ أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بالمعقول، ومن ذلك:
 ١. إنَّما جازت تصرفاتها من الهبة والصدقة والكفالة؛ لأنَّها لما عنست في بيت أبيها، وبرزت للرجال، وعرفت المعاملات، ووقفت على طرق إصلاح المال، كان ذلك شاهداً لمؤانسة الرشد منها، وسبباً لإسقاط الحجر عنها، ودفع مالها إليها، وإن لم تتزوج^(٣).
 ٢. إنَّما تجز تصرفاتها من الهبة والصدقة والكفالة إذا لم يجزها الأب-بناء على رواية ابن القاسم-، لأن بضعتها بيد أبيها^(٤)، وتجاوز إن أجازها، لأنه أعلم بحالها، فإن علم رشداً أجازها وإلا لم يجزه^(٥).
- القول الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في المسألة، فإننا نرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، وذلك لما يلي:
١. قوة الأدلة التي استدلو بها.
 ٢. أن المتأمل يجد أن العانس ببلوغها حدَّ التعنيس يتكون لديها من الخبرة في التصرفات والمعاملات ما لا يتوفر في غيرها من الأبكار علاوة على ظهور الرشد من عدمه في تصرفاتها كما هو المشاهد، فإذا بلغت سن التعنيس مع ظهور الرشد في تصرفاتها كان تصرفها جائزاً، وإن لم يأذن لها الوالد.

المسألة الثانية: تصرفات العانس المرشدة، ومجهولة الحال

- العا نس البكر إمَّا أن تكون مرشدة^(٦) في الحال والمال، أو يتيمة مهملة، أو مجهولة الحال.
- فإن كانت مرشدة وهي بكر جاز فعلها، كانت في ولاية الأب أو الوصي وإليه ذهب مالك في المشهور عنه^(٧).

(١) القرافي، "الذخيرة" ٨ : ٢٣٠، ابن قدامة، "المغني" ٤ : ٣٤٨.

(٢) ابن يونس، "الجامع" ١٧ : ٦٤٥، عبد الوهاب، "المعونة" ص: ١١٧٣.

(٣) من عند الباحث.

(٤) مالك، "المدونة" ٤ : ١٢٢، ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٢٩.

(٥) اللخمي، "التبصرة" ١٢ : ٥٦٥٤.

(٦) المرشدة: أي التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجربتها بحسن تصرفها في المال بإشهاد عدلين على رفع حجره عنها وإطلاقه لها في التصرف. عيش، "منح الجليل" ٣ : ٤٦٣.

(٧) ابن أبي زيد، "الذب" عن مذهب الإمام مالك" ١ : ٣٤٣-٣٤٤، ابن شاس، "الجواهر" ٢ : ٧٩٧.

وإن كانت يتيمة مهملة فالمشهور أن أفعالها من بيع أو شراء أو هبة أو صدقة أو عطية أو خلع جائزة إذا عنست أو مضى لدخول زوجها بها العام إذا لم يعلم سفهها، فإذا علم سفهها فلا تجوز أفعالها وهو مشهور المذهب عند المالكية^(١).

وخالف في ذلك سحنون، حيث ذهب إلى أن خلعه يجوز، وكذلك سائر أفعالها من بيع أو شراء أو هبة أو صدقة أو عطية قياساً على السفه اليتيم الذي لا وصي له، وهو شذوذ في القول لم يتابعه عليه أحد من أصحاب مالك. ووجه ذلك عنده: أن البلوغ مظنة الرشد^(٢).

وأما مجهولة الحال، فقد روي عن مالك: أن هباتها وصدقاتها وأعطياتها وعتقها جائزة بعد التعنيس - إن أجازها الوالد، أي بأن يقول: إنها رشيدة في أحوالها.

إذ التي علم سفهها لا يجوز للوالد إجازة أعطياتها، والتي علم رشدها، لا يجوز للوالد ردّ أعطياتها، فعلى هذه الرواية لم يحمل المعنسة المجهولة الحال على السفه، ولا على الرشد، وأعمل مالك قول الوالد في ذلك^(٣).

المسألة الثالثة: السن الذي تبلغه العانس لجواز تصرفاتها

اختلف فقهاء المالكية^(٤) في سنّ التعنيس الذي تبلغه العانس لجواز تصرفاتها :

فذهب مالك في رواية مطرف عنه وبه قال ابن القاسم، وأصيح إلى أنّه لا يجوز للانس المرشدة المرضية الحال الحسنة النظر التصرف في مالها ببيع ولا غيره، كان لها أب أو لم يكن حتى تبلغ أربعين سنة^(٥).

وفرق أصحابه بين التي يولى عليها بأب أو وصي أو خليفة سلطان، وبين التي لم يول عليها بأب ولا غيره، فقالوا: إنّها إذا لم يول عليها بأب ولا غيره، فإذا بلغت ثلاثين جاز قضاؤها في مالها من عتق وعطيّة وغير ذلك إذا كانت مرشدة، وأما التي يولى عليها بأب أو وصي أو خليفة سلطان فلا يجوز لها التصرف وإن كانت في السن والحال كما ذكر حتى تنكح أو تعنس. وأول التعنيس أربعون سنة، وبه قال ابن الماجشون، وابن وهب، وابن حبيب من المالكية^(٦).

وقد تقدم الكلام على ذلك مفصلاً في ثنايا البحث، فلا داعي لتكراره.

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد
فلقد منّ الله علينا بالانتهاء من هذا البحث، وقد توصلنا إلى بعض النتائج، المهمة منها

١. عناية الإسلام بالحفاظ على حقوق المرأة، والتي من أهمها الحفاظ على مالها.

٢. أن أول سن التعنيس ثلاثون سنة، وأعلاه من الخمسين إلى الستين سنة.

(١) ابن رشد، "البيان والتحصيل" ١٠ : ٤٨٥، اللخمي، "التبصرة" ١٢ : ٥٦٥٤.

(٢) القرافي، "الذخيرة" ٦ : ٢٢٤.

(٣) ابن رشد، "المقدمات" ٢ : ٣٥٣-٣٥٢.

(٤) لم أقف على صورة هذه المسألة عند أصحاب المذاهب الأخرى

(٥) ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٣٠، ١٣١.

(٦) ابن يونس، "الجامع" ١٨ : ١٣١.

٣. أن العانس يكفي في إذنهما بالزوج، والصدّاق صمتها.
 ٤. أن من زالت بكارتها بسبب التعنيس، فإنّها تعامل في صفة الإذن كالأبكار.
 ٥. أن البكر تبقى في ولاية أبيها ما لم تعنس رشيدة، أو يدخل بها زوجها، ويُعرف من حالها أنها مصلحة في مالها على الراجح من الأقوال في ذلك.
 ٦. أن الحدّ الذي تخرج به اليتيمة ذات الوصي من قبل الأب أو السلطان، واليتيمة المهملة من الحجر إنّما يكون بالتعنيس، أو النكاح مع طول المدة وتبين الرشد.
 ٧. أن المرشدة إذا بلغت حدّ التعنيس جازت جميع تصرفاتها الماليّة كانت ذات أب أو وصي أو مهملة، خلافاً لمجهولة الحال فتصرفاتها موقوفة على إجازة الوالد.
 ٨. أن السن الذي تبلغه العانس لجواز تصرفاتها الماليّة أربعون سنة كانت ذات أب أو لم تكن على الراجح.
- أهم التوصيات : في نهاية هذا البحث نوصي بتوسيع الجهود لجمع كل ما يتعلق بالعنوسة في موسوعة كبيرة تشتمل على تعريفها وسنّها وأحكامها وأسبابها وطرق علاجها والنتائج التي تحققت، والنتائج المرجوة، لاستشراف الحلول لها في ضوء السياسة لشرعية.

شكر وتقدير:

يتقدم الباحثان بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة الحدود الشمالية ممثلة في عمادة البحث العلمي، لدعمهم هذا البحث، من خلال المشاريع البحثية المدعومة تحت رقم **EAR-2018-3-9-F-8045** (الدورة البحثية التاسعة).

قائمة المراجع والمصادر

- ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد "المصنف"، تحقيق كمال يوسف الحوت، (ط: ١)، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. "النهاية في غريب الحديث". تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي. (د. ط، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م)
- ابن الجَلَّاب، عبيد الله بن الحسين. "التفريع" تحقيق سيد كسروي حسن (ط: ١)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م)
- ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". علّق عليه محمد عبد القادر عطا. (ط: ٣)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م)
- ابن الملقن، عمر بن علي. "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث (ط: ١)، دمشق-سوريا، دار النوادر، ٢٠٠٨م)
- ابن المنجى، المُنجى بن عثمان. "المتع في شرح المقنع". تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. (ط: ٣)، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ٢٠٠٣م)

- ابن جزي، محمد بن أحمد. "القوانين الفقهية" (د . ط، د . م، د . ت).
- ابن رشد، محمد بن أحمد. "المقدمات الممهدات". تحقيق د. محمد حجي. (ط : ١، بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م)
- ابن رشد، محمد بن أحمد. "البيان والتحصيل". تحقيق: د. محمد حجي وآخرون. بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م)
- ابن رشد، محمد بن أحمد. "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، (ط : ٤، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٥م)
- ابن رشد، محمد بن أحمد. "مسائل أبي الوليد ابن رشد". تحقيق محمد الحبيب التجكاني. (ط : ٢، بيروت - المغرب: دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٣م)
- ابن سلمون، عبدالله بن عبدالله. "العقد المنظم للحكام". تحقيق محمد عبدالرحمن الشاغول. (د . ط، القاهرة : دار الآفاق العربية، ٢٠١١م).
- ابن شاس، عبد الله بن نجم. "عقد الجواهر الثمينة"، دراسة وتحقيق أ.د. حميد بن محمد لحمر، (ط: ١، بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)
- ابن ضويان، إبراهيم بن محمد. "منار السبيل في شرح الدليل". تحقيق زهير الشاويش. (ط : ٧، د . م، المكتب الإسلامي، ١٩٨٩م)
- ابن عرفة، محمد بن محمد. "تفسير ابن عرفة" المحقق جلال الأسيوطي. (ط : ١، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م).
- ابن غازي، محمد بن أحمد. "شفاء الغليل". تحقيق د. أحمد بن عبد الكريم نجيب. (ط: ١، القاهرة-مصر: مركز نجيبويه للمخطوطات، ٢٠٠٨ م)
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. "المغني" (ط : ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ)
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. "الكافي في فقه الإمام أحمد". (ط: ١، د . م، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (د . ط، د . م، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د . ت).
- ابن منظور، محمد بن مكرم لسان العرب (ط: ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)
- ابن ناجي، قاسم بن عيسى. "شرح ابن ناجي على متن الرسالة". أعتنى به أحمد فريد المزيدي. (ط : ١، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م).
- ابن نجيم، عمر بن إبراهيم. "النهر الفائق شرح كنز الدقائق". تحقيق أحمد عزو عناية. (ط : ١، د . م، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)

- ابن هبيرة، يحيى بن هُبَيْرَة. "اختلاف الأئمة العلماء". تحقيق السيد يوسف أحمد. (ط: ٢، لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)
- أبو الأَصْبَغ، عيسى بن سهل. "ديوان الأحكام الكبرى". تحقيق يحيى مراد دار. (د. ط، القاهرة مصر: دار الحديث، ٢٠٠٧ م)
- أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. "الجامع الصحيح" تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (ط: ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ)
- أبو يعلى، محمد بن الحسين. "المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين". تحقيق: د. عبد الكريم اللاحم. (ط: ١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٥ م)
- الأبي، صالح بن عبد السميع، الثمر الداني (د. ط، بيروت: المكتبة الثقافية).
- الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم. "المهمات في شرح الروضة". اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي. (ط: ١، لبنان: دار ابن حزم، ٢٠٠٩ م).
- الأصبحي، مالك بن أنس. "المدونة". (ط: ١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤ م)
- الأصبحي، مالك بن أنس. "الموطأ". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط، مصر: دار إحياء التراث العربي، د. ت.)
- الأنصاري، زكريا بن محمد. "أسنى المطالب" (د. ط، دار الكتاب الإسلامي)
- الأنصاري، زكريا بن محمد. "فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب". (د. ط، د. م، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٤ م).
- البابر تي، محمد بن محمد. "العناية شرح الهداية". (د. ط، د. م، دار الفكر، د. ت)
- الباجي، سليمان بن خلف. "المنتقى شرح الموطأ". (ط: ١، مصر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٣٢ هـ).
- البراذعي، خلف بن أبي القاسم. "التهذيب" تحقيق د. محمد الأمين (ط: ١، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ٢٠٠٢ م)
- البغدادي، عبد الوهاب بن علي بن نصر. "المعونة على مذهب عالم المدينة". تحقيق حميش عبد الحق. (د. ط، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى)
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر. "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه". تحقيق محمد المنتقى الكشناوي. (ط: ٢، بيروت: دار العربية، ١٤٠٣ هـ).
- الترمذي، محمد بن عيسى. "سنن الترمذي" تحقيق أحمد محمد شاكر، وآخرون، (ط: ٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٥ م)

- الثُّسُولي، علي بن عبد السلام. "البهجة في شرح التحفة". تحقيق محمد عبد القادر شاهين. (ط : ١، لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- الجصاص، أحمد بن علي. "شرح مختصر الطحاوي". تحقيق د. عصمت عنايت الله، وآخرون. (ط : ١، د . م، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٠ م) .
- الجندي، خليل بن إسحاق. "التوضيح" تحقيق د. أحمد بن عبد الكريم نجيب (ط : ١، مصر، مركز نجيبويه للمخطوطات، ٢٠٠٨م)
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصاحح"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)
- الحاكم، محمد بن عبد الله. "المستدرک علی الصحيحين". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م)
- الحجاوي، موسى بن أحمد. "الإقناع في فقه الإمام أحمد"، تحقيق عبد اللطيف محمد موسى. (ط بيروت - لبنان، دار المعرفة)
- الحدادي، أبو بكر بن علي، الجوهرة النيرة (ط: ١ المطبعة الخيرية، عام ١٣٢٢هـ)
- الحصني، أبو بكر بن محمد. "كفاية الأخيار". تحقيق علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان. (ط: ١، دمشق: دار الخير، ١٩٩٤).
- الخطاب، محمد بن عبد الرحمن. "مواهب الجليل" (ط: ٣، دار الفكر، ١٩٩٢م)
- الخرشي، محمد بن عبد الله، "شرح مختصر خليل" (بيروت : دار الفكر للطباعة)
- الدردير، أحمد بن محمد. "الشرح الكبير"، (ط دار الفكر، د . ت).
- الدسوقي، محمد بن عرفة. "حاشية الدسوقي" (ط دار الفكر)
- الدميري، بهرام بن عبد الله. "الشامل" ضبطه أحمد بن عبد الكريم نجيب، (ط ١ مصر: مركز نجيبويه للمخطوطات ٢٠٠٨م)
- الرجراجي، علي بن سعيد. "مَنَاهِجُ التَّحْصِيلِ". اعتنى به أبو الفضل الدِّمِيَّاطِي، أحمد بن علي. (ط : ١، د . م، دار ابن حزم، ٢٠٠٧ م)
- الرملي، محمد بن أبي العباس. "غاية البيان شرح زبد ابن رسلان". (د . ط، بيروت: دار المعرفة، د . ت).
- الرملي، محمد بن أبي العباس. "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج". (ط: الأخيرة، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤م).
- الزَّيْبُدي، محمَّد بن محمَّد. "تاج العروس"، تحقيق مجموعة من المحققين (ط دار الهداية، د . ت).
- السندي، محمد بن عبد الهادي. "حاشية السندي على سنن ابن ماجه". (د.ط، بيروت: دار الجيل، د . ت).
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. "مسند الإمام أحمد". تحقيق شعيب الأرنؤوط. وآخرون، (ط: ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)

- شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد. "مجمع الأنهر"، تحقيق خليل عمران. (د. ط. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)
- الصاوي، أحمد بن محمد. "بلغة السالك" (د. ط. مصر، دار المعارف، د. ت.)
- الصغاني، الحسن بن محمد. "التكملة والذيل والصلة". تحقيق عبد العليم الطحاوي، وآخرون. (د. ط. القاهرة: مطبعة دار الكتب، د. ت.)
- الصقلي، محمد بن عبد الله. "الجامع لمسائل المدونة" تحقيق معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى (ط: ١، دار الفكر للطباعة والنشر ٢٠١٣م)
- عlish، محمد بن أحمد. "منح الجليل". (د. ط. بيروت: دار الفكر ١٩٨٩م)
- الغنيمي، عبد الغني بن طالب. "اللباب في شرح الكتاب". حققه محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط. بيروت - لبنان: المكتبة العلمية، د. ت.)
- الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. "معجم ديوان الأدب". تحقيق د. أحمد مختار عم، د. إبراهيم أنيس. (د. ط. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)
- الفاسي، محمد بن أحمد. "شرح ميارة"، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (ط. بيروت: دار الكتب العلمية لبنان ٢٠٠٠م)
- القرافي، أحمد بن إدريس. "الذخيرة". تحقيق محمد حجي، وآخرون. (ط: ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م).
- القرطبي، أحمد بن عمر. "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم". حققه محيي الدين ديب ميسو، وآخرون. (ط: ١، دمشق: دار ابن كثير، ١٩٩٦م).
- القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن" تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط: ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م).
- القشيري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم" تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.)
- القيرواني، ابن أبي زيد. "الذب عن مذهب الإمام مالك". المحقق د. محمد العلمي، وآخرون. (ط: ١، المغرب: مركز الدراسات والأبحاث، ٢٠١١م).
- القيرواني، عبد الله ابن أبي زيد. "النوادر والزيادات". تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، وآخرون. (ط: ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩م).
- القيرواني، عبد الله ابن أبي زيد. "متن الرسالة". (د. ط. د. م، دار الفكر).
- الكاساني، علاء الدين بن مسعود بن أحمد. "بدائع الصنائع"، (د. ط. بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م)

- اللخمي، علي بن محمد. "التبصرة". تحقيق د. أحمد عبد الكريم نجيب. (قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠١١م).
- المجلسي، محمد بن محمد. "لوامع الدرر في هتك أستار المختصر". تحقيق اليدالي بن الحاج أحمد. (ط: ١، نواكشوط- موريتانيا: دار الرضوان، ٢٠١٥م).
- المرداوي، علي بن سليمان. "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف". (ط: ٢، د. م، دار إحياء التراث العربي، د. ت).
- المُطَرِّزِي، ناصر بن عبد السيد. "المغرب في ترتيب المعرب". (د. ط، د. م، دار الكتاب العربي، د. ت).
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب، (د. ط)، بيروت، دار الفكر، (د. ت).
- المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم. "العدة شرح العدة". (د. ط، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣ م).
- المناوي، عبد الرؤوف بن علي. "التيسير" (ط: ٣، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ١٩٨٨م)
- المنوفي، علي بن خلف. "كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ).
- المواق، محمد بن يوسف. "التاج والإكليل" (ط بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ)
- الموصللي، عبد الله بن محمود. الاختيار (د. ط، القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٣٧ م)
- النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المذهب ، الناشر: دار الفكر د. ت).
- الورغمي، محمد بن عرفة. "المختصر الفقهي". تحقيق د. حافظ عبد الرحمن محمد خير. (ط: ١، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، ٢٠١٤م)

A Jurisprudential Study of Islamic rulings of Unmarried Women

Dr. Abdelkhalek Mohamed Abdelkhalek Ahmed
Associate Professor of Jurisprudence, Department of Islamic Studies
Faculty of Education and Arts in Arar –
Northern Border University
Email: Abdelkhalek.Ahmed@nbu.edu.sa

Dr. Saud ben Melouh Alenazi
Associate Professor of Jurisprudence, Department of Islamic Studies
Faculty of Education and Arts in Arar –
Northern Border University
Email: ksasaud@hotmail.com

Abstract. the subject of this research is about the meaning of spinsterhood, its age, and the jurisprudential rulings related to it. It aims to clarify the ruling on a spinster's permission upon marriage, in addition to explaining when she becomes free in decision. The research is as an attempt to eliminating the restrictions that happen to spinsters in some environments, by referring to scholars and using the descriptive and documentary approaches. The important results are in Islam's concern with preserving the rights of women, foremost of which is her money and that the term spinster is only used for women not married. The age of spinsterhood is thirty, and the above is from fifty to sixty, a spinster is sufficient in her permission to marry her silence even if her virginity is lost. If a spinster reaches forty years of age, she is free in spite of her father, guardian, or not has both, in contrast to the unknown status, her behavior is subject to parental leave. It recommends to create an encyclopedia to collect everything related to spinsterhood, in order to explore solutions to it in the light of Islamic law.

Key words: spinster, unknown status, maturity, coercion, behavior